من الخلل المنهجي
في أعاريب الفارسي

عادل بن معتوق العيثان

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود

جاء تأليف أبي علي الفارسي لكتاب الشعر المسمى بشرح الأبيات المشكلة الإعراب مبرزاً لصورة من صور الإعراب في القرن الرابع الهجري، حيث كان الإعراب معتمداً على الاستنباط في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي يحتاج إلى القدرة على ضبط الوجوه الإعرابية بصورة تكون فيها تلك الوجوه مبنية على قدر متيقن من الدلالة اللغوية والدلالة النحوية، مع تقديم الحلول العلمية عند التعارض بين تينك الدلالتين.

ويأتي هذا البحث مستهدفاً الكشف عن مواطن الخلل والقصور المنهجي في تلك العينة من أعاريب أبي علي بصورة تبرز الخلل في تشخيص الدلالة المطلوبة للإعراب الصحيح، كما تبرز الخلل في عدم تشخيص التعارض الدلالي وتقديم الحلول العلمية له قبل إصدار الأحكام الإعرابية.

أولاً: أسماء الأفعال:

صدَّر أبو علي إعرابه في هذا الباب بتسعة أبيات على أساس أنها شواهد على أسماء الأفعال مرجحاً إعرابها على مذهب الجمهور في كونها أسماء وليست أفعالاً[1]، علماً بأن الإعراب فرع المعنى، وبعض معاني تلك الكلمات غير ظاهرة في كونها أسماء أفعال؛ من قبيل قول الأعشى:

فاذهبي ما إليكِ أدْرَكني الحلمُ عداني عن هيجكم أشغالي[2]

حيث يسوغ تعليق الجار والمجرور (إليكِ) بالفعل (أدْرَكني)، ولا يسوغ حمل الجار والمجرور على أسلوب الأمر (تنحَّي)، لأن المعنى يصبح (ما تنحَّي أدركنيِ الحلم). وهو فاسد الأسلوب والمعنى؛ لأنه ينتج دخول ما النافية على الأمر.

وقول الشاعر:

---

(١) انظر: الفارسي: كتاب الشعر ١/ ٣-٥.

(٢) السابق ١/ ٣.

أعيّاشُ قد ذاق القُيُون مرارتي وأوقدت ناري فادنُ دونكَ فاصطل(١)

فإن (دونكَ) تحتمل الأمر بمعنى (خذها) وتحتمل الدلالة على معنى القرب، فيكون المعنى (فاصطل قربك)، وعلى الوجه الثاني تكون ظرفاً لا اسم فعل، وعليه فهو بحاجة في هذا الموضع لمرجح من النص على إرادة المعنى الأول، وهو غير موجود، ومن ثم يكون ترجيحه للإعراب على المعنى الأول ترجيحاً بلامرجح.

وفي قول الفرزدق:

إذا جشَأتْ نفسي أقولُ لها ارجعي وراءكِ واستَحْيي بياضَ اللهازِمِ(٢)

فإن الظرف (وراء) متعلق بالأمر (ارجعي) وإذا تعلق الظرف بالفعل ضعف الظرف عن أداء معنى اسم الفعل الذي يريده النحاة على غرار ذهاب بعض النحويين إلى جعل (مكانك) باقياً على ظرفيته من غير نقله إلى اسم الفعل، لأن اسم الفعل يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف والفعل(٣).

وفي قول الشاعر:

فرَّتْ يهودُ وأسْلَمتْ جيرانها صَمِّي لما فعلَتْ يهودُ صَمامِ(٤)

يكون معنى (صمام) مردداً بين اسم الفعل ومعنى الداهية؛ لأن (صَمامِ) مثل (قطامِ) اسم للداهية الشديدة، يضرب مثلاً للداهية تقع فتستفظع(٥). ولا مرجح في النص للمعنى الأول، فيكون ترجيحه على المعنى الثاني بلا مرجح.

واستدل أبو علي على إعراب تلك الكلم أسماء أفعال بأنها لا يتصل بها الضمير على نحو اتصاله بالفعل(٦).

(١) السابق ١ / ٣.
(٢) السابق ١ / ٤.
(٣) حسن : النحو الوافي ٤ / ١٤٧.
(٤) الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٤.
(٥) السابق (هامش المحقق) ١ / ٤.
(٦) السابق ١ / ٥.

علماً بأنها لا تخلو من ضمير مستتر سواء أكانت للمضارع أم للماضي أم للأمر، وبذلك تكون مشبهة للفعل في هذا الاستتار، على أن اتصال الضمير وعدم اتصاله بالكلمة شيء ومعناها ودلالتها شيء آخر هو الذي يجلب لها الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، وبما أن معاني تلك الكلمات معاني أفعال بلا خلاف فإن الأولى بها أن تنسب إلى الأفعال لا إلى الأسماء، هذا إلى أن نسبة الكلمة إلى مجال من المجالات النحوية لا يعني اتفاقها في جميع الخصائص والعلاقات مع الكلمة الأخرى المنتسبة للمجال نفسه فالأسماء النحوية تتباين في بعض الفروق النحوية والدلالية وتشترك في معنى الاسمية الذي بموجبه دُرجت الكلمة في مجاله، والأمر كذلك في الأفعال فهي تشترك في الحدث والزمن إذا كانت أفعالاً ماضية أو مضارعة مع وجود فروق بينها، إلا أن الماضي والمضارع يختلفان مع الأمر من حيث إن الأمر طلب لإيقاع الفعل، وليس إخباراً عنه كما هو الحال في الماضي والمضارع؛ مما يرجح إخراج الأمر من مفهوم الفعل إلى مفهوم أسلوب الطلب، والأمر كذلك في أسماء أفعال الأمر.

أضف إلى ذلك أن اتصال الضمير وعدمه علاقة صياغية شكلية بين الكلمات اللهم إلا أن يقال بأن الاتصال يعني وقوع الإسناد بين الفعل والضمير، وهو أمر حاصل في تلك الكلمات؛ لأنها كما تقدم تحمل ضميراً مستتراً وتكون طرفاً في الإسناد، وهذا يقربها من صياغة الجملة الفعلية مما يرجح كونها -أعني أسماء الأفعال الماضية والمضارعة- أفعالاً لا أسماء.

ومما يؤيد هذا الترجيح بناءً على عدم الفرق بين ما جاء منها للأمر وما جاء منها لغيره ما أورده أبو علي عن الجرمي من أن بعضهم يقول: هاءا وهاءوا على غرار اضربا واضربوا(١). فيوصل الضمير ظاهراً بما يسمى اسم الفعل خلافاً لمن يقول: هاؤما وهاؤمُ(٢).

(١) الفارسي: كتاب الشعر ١/٦.

(٢) السابق نفسه.

وقد لجأ أبو علي في توجيه هاتين اللغتين إلى علة حدسية حيث قال إن الذي أسند اسم الفعل إلى الضمير الظاهر عده فعلاً، والذي لم يسنده إلى الضمير الظاهر عده اسماً قياساً على من ذهب إلى حرفية (على) في (مررت عليه) واسميتها في (مررت مِن عليه)[1].

وهو قياس مع الفارق لاختلاف (على) عمّا يسمى باسم الفعل، أضف إلى ذلك أن معنى (على) لم يتغير بدخول حرف الجر عليها، كما أن التركيب باق على كونه جاراً ومجروراً، وليس مضافاً ومضافاً إليه، وعليه فلا تكتسب (على) التعريف أو التخصيص بالضمير لكونه معرفة، لأنها تفيد المعنى نفسه حين تدخل على النكرة في نحو (مررت على رجل) أو (مررت من على رجل) والتنكير والتعريف الحاصلان في مثل هذه التراكيب ظاهران من مدخول (على) وليس من (على) نفسها كما هو واضح.

وخرّج أبو علي الضمائر المستترة في "أسماء الأفعال" على أنها كالضمائر المستترة في أسماء الفاعلين[2]، في حين إن "أسماء الأفعال" لا ترادف أسماء الفاعلين في المعنى، كما أن أسماء الفاعلين إذا ذكرت لوحدها بقصد الاستعمال نحو قولك (ضارب) و (قائم) فإنه يسوغ أن تقدر لها مبتدأ أو خبراً محذوفاً، خلافاً لما سمي بأسماء الأفعال، فإن مثل هذا التقدير يكون فاسداً إذا سبقها أو صاحبها.

واستدل أبو علي على إعرابه إياها أسماءً بأنها إذا نقلت إلى العلَمية تبقى مبنية، في حين إن الفعل إذا نقل إلى العلَمية أعرب[3].

وفي هذا الاستدلال غلط؛ لأنها حين تنقل إلى العلَمية يتحول معناها من

(١) السابق نفسه.

(٢) الفارسي: كتاب الشعر ١/ ١٠.

(٣) السابق ١/ ١١.

الفعلية إلى الاسمية، وإذا تحول معناها فلا حرج حينئذ من بنائها أو إعرابها؛ لأن الخلاف ينصبُّ على كونها أسماء أو أفعالاً في حالة أدائها لمعنى الأفعال، ولا إشكال في اسميتها إذا كانت تؤدي معنى الاسم كما هو الحال حين نقلها إلى العلَمية.

هذا إلى أن لزوم البناء بعد النقل أمر تسالم عليه النحويون، ولم يوجد ما يمنع من إعرابها سوى هذا التسالم. ولو قلنا بأن إعرابها بعد النقل ممنوع، فلا ضير حينئذ من أن تكون كالأعلام المركبة تركيباً إسنادياً أو مزجياً حيث تكون حينئذ لازمة على حركات حكايتها أو علامات البناء؛ فلا تكون معربة.

وأضاف أبو علي التنوين الذي يدخل على بعضها في نحو (صهْ) و(صهٍ) بصفته دليلاً على اسميتها مع عدِّه تنوين تنكير، فيكون اسم الفعل معرفة حين خلوه من التنوين[1].

ولا أدري كيف يمكن الجمع بين أداء الكلمة لمعنى الفعل مع وصفها بالتنكير أو التعريف؛ لأنهما لا يدخلان على الأفعال والحروف، بل يدخلان على الأسماء. وتأول بعض النحويين ذلك على أن التنكير في (صهٍ) يراد به الكف عن مطلق الكلام، في حين يكون التعريف في (صهْ) مراداً به الكف عن كلام خاص، فالتعريف والتنكير راجعان إلى مصدر[2] ما يسمى باسم الفعل، وليس إلى "اسم الفعل" نفسه. على أن جلب معنى المصدر لمعنى " اسم الفعل" يحتاج إلى قرينة وبيان زائد، وعلى فرض وجود المصدر في دلالة اسم الفعل، فإن تعريف وتنكير المصدر له مواضعات دلالية ونحوية تختلف عن التنوين المقابل للتسكين اللذين يدخلان على بعض "أسماء الأفعال".

(١) السابق ١/ ١٣.

(٢) انظر: حسن: النحو الوافي ٤/ ١٥٤-١٥٥.

على أن ترجيحنا لفعلية ما يسمى بأسماء الأفعال ـ عدا أسماء أفعال الأمر ـ لا يمنع من ورود قليل منها على معنى الاسم في نحو (رويدَ زيدٍ) بمعنى إمهالَ زيد و(بَلْهَ عمروٍ) بمعنى : تركَ عمرو؛ فيكون هذا القليل متوفراً على مواصفات الاسم فيندرج فيه، خلافاً لأبي علي الذي منع إضافتها مع اعتباره لها أسماء لا أفعالاً[١].

فإن قيل لماذا لا تعرب "أسماء الأفعال" خوالف على أساس أنها تخلف الفعل وتنوب عنه في معناه وعمله وزمنه [٢]، قلت هذا اصطلاح آخر، ولكنه معارَض باصطلاح الفعل، فإذا كانت تؤدي معنى الفعل وعمله وزمنه كما هو الحال في الماضي والمضارع منها، فما المانع من تسميتها أفعالاً؛ ليكون المصطلح مبرزاً لمعناها ووظيفتها النحوية؛ فيكون أفضل من المصطلح الآخر المبني على إدراجها في الأسماء، على أن الاصطلاح لا مشاحة فيه، ولكن هذا لا يعني أن يأتي المصطلح خلواً من إبراز الواقع ووصفه بدقة.

وذهب الدكتور تمام حسان إلى تسميتها بالخالفة، لكنه عرفها بأنها كل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري قاصداً بها الإنشاء لا الإخبار[٣].

ويرد عليه أن بعضها لا تدل على الانفعال أو التأثر مثل (عليك، إليك، دونك، هلمّ . . إلخ) ثم إن بعضها يأتي على سبيل الإخبار لا الإنشاء مثل (شتان) و(هيهات) وغيرهما مما يأتي على معنى الماضي أو المضارع. أضف إلى ذلك أن الإفصاح عما في النفس أمر يصدق على الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي على اختلاف أنواع الكلم فيهما؛ فلا يصلح أن يكون ميزة خاصة لما سماه الخالفة.

وتبعه في ذلك المصطلح الدكتور فاضل الساقي إلا أنه سرد العديد من الخصائص الشكلية والنحوية للخالفة منتهياً إلى أن تلك الخصائص تقود إلى القول

(١) انظر: الفارسي : كتاب الشعر ١ / ٢٦.

(٢) حسن : النحو الوافي ٤ / ١٤٢.

(٣) حسان: اللغة العربية ١١٣، والخالفة مصطلح قديم قال به ابن صابر؛ انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ٥ / ٥.

بمصطلح الخالفة الذي يعني أن " لأسماء الأفعال" قسماً خاصاً يميزها عن الاسم والفعل(١)، علماً بأن اتفاق الكلمات ـ التي تنتمي إلى مجال نحوي واحد ـ في جميع الخصائص والصفات ليس شرطاً لانتمائها إلى ذلك المجال كما تقدم، ويؤكد ذلك أن الدكتورين كليهما ساويا بين اسم الفعل واسم الصوت وصيغة التعجب وأفعال المدح والذم بجعلها تنتمي كلها إلى قسم الخالفة(٢)، علماً بأنك لا تعدم وجود فروق دلالية ونحوية بين تلك المذكورات.

ثانياً: إعراب أسلوب (أولى لك):

تناول أبو علي هذا الأسلوب في قوله عز وجل ﴿أوْلى لك فأوْلى﴾(٣) بإعراب (أولى) علَماً للتهديد والوعيد، فيكون في موضع رفع على الابتداء وشبه الجملة (لك) تكون خبراً له في الجملة الأولى، ويكون الخبر محذوفاً في الجملة الثانية كما حذف من قولهم: زيد منطلق وعمرو، أي: وعمرو منطلق، وفي الآية يكون التقدير: فأولى لك(٤).

ومما يؤيد كون الأسلوب المذكور للتهديد والوعيد ما قيل من أن الآية نزلت في ظرف أمسك الرسول ﷺ بيد أبي جهل قائلاً له: أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى، فقال أبو جهل: بأي شيء تهددني، لا تستطيع أنت ولا ربك على ذلك، فأنزل الله الآية(٥).

إلا أن سبب النزول هذا لم يدع الراوي إلى التصريح باعتبار (أولى) علماً للتهديد والوعيد، بل إنه احتمل إعراب أبي على الآنف الذكر، مع إعرابها خبراً

(١) انظر: الساقي: أقسام الكلام ٢٥٢-٢٥٧.

(٢) انظر: حسان: اللغة العربية ١١٣، السابق ٢٥٢.

(٣) القيامة ٣٤.

(٤) الفارسي: كتاب الشعر ١/١٨.

(٥) الطبرسي: مجمع البيان ٢٩/١٣٣.

لمبتدأ محذوف تقديره: الشر أولى لك من الخير أو الشر أقرب منك[١]، أو الذم أولى لك من تركه[٢]. كما أن التوجه نحو استظهار التهديد والوعيد من ذلك الأسلوب لا يمنع من إعراب (أولى) فعلاً على معنى: قاربه ما يهلكه أو نزل به ما يهلكه[٣] أو جَدُرَ وحَقَّ به الشر، أو: وليك الشر[٤] أو: جَدُرَ وحَقَّ الشر لك. يضاف إلى ذلك أن كلمة (أولى) تستعمل في سياق التحسر على ما فات أو التلهف عند الإفلات من عظيمة[٥]، كما تقال لمن همّ بالغضب[٦]، وجميع هذه الاستعمالات تحتاج إلى قرينة تؤهل الذهن للانصراف إلى واحد منها، ثم يأتي الإعراب مؤسساً على المعنى الذي تقود إليه القرينة، وهو مالا يوجد في إعراب أبي علي، فقد عقب على الآية بقوله إن أولى (وزنه أفعل، من وَلِيَ يَلِي، كأنه يريد: وليه الشر وما يكرهه، وهو اسم)[٧] فعلى الرغم من تفسيره لها على معنى الفعل؛ أعربها اسماً!! ثم منع أن تكون كلمة (أولى) خبراً لمبتدأ محذوف محتجاً بأنهم لا يعلقون هذه الكلمة عند الوعيد بالجار والمجرور وفقاً لما حكى أبو زيد من قولهم: (أولاةُ الآن)، إذ يكون دخول علامة التأنيث على (أفعلَ) دالاً على أنه ليس بأفعلَ من كذا، وأنه مثل أرملة وأضحاة (الضحية)[٨].

ويلاحظ أن قياس أبي علي هذا قياس مع الفارق؛ لأن الاسم الذي أتى به في

(١) السابق ٢٩/١٣٢.

(٢) السابق ٢٩/١٣٣.

(٣) الجوهري: الصحاح ٦/٢٥٣٠-٢٥٣١، نقله عن الأصمعي، وقال ثعلب - حسب نقل الجوهري - لم يقل أحد في هذا الأسلوب أحسن مما قاله الأصمعي.

(٤) الطبرسي: مجمع البيان ٢٩/١٣٣.

(٥) ابن منظور: لسان العرب ١٥/٤١٢.

(٦) السمين: الدر المصون ٩/٦٩٩؛ نقله عن المبرد.

(٧) الفارسي: كتاب الشعر ١/١٨.

(٨) الفارسي: كتاب الشعر ١/١٨-١٩.

رواية أبي زيد مؤنث والاسم الذي في الآية مذكر، كما أن وروده في الآية (موضع البحث) معلقاً بالجار والمجرور يمنع من الأخذ بالقياس المذكور على فرض صحته. ثم إن رواية أبي زيد لا تعني سلب الصواب عن تعليق (أولاة) فضلاً عن (أولى) بالجار والمجرور؛ نظراً لتحقق التعليق وظهوره في (أولاة لك) و(أرملة من عندك) و (أضحاة في بيتك)، وهو ما يؤهل هذه التراكيب لاكتساب معيار الصدق الذي يؤهلها لصحة الاستعمال سواء أقلنا إن شبه الجملة تعلقت بمحذوف أو لم تتعلق به، فإنها تبقى متعلقة من حيث المعنى بـ (أولاة) و(أرملة) و(أضحاه) في كلتا الحالتين، هذا إلى أن تعليقها بمحذوف معنى زائد على النص؛ فيحتاج إلى قرينة تدل على حذفه وإضماره، وهي غير متوفرة، كما أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير لانتفاء التسوية بينهما في الظهور والفهم.

ولا يقال إن الكلمات الثلاث الآنفة الذكر لا يسوغ الابتداء بها؛ لأنها نكرات، حيث جوزوا الابتداء بالنكرة مع كونها مبهمة[١]، وهذا التجويز لا يمنع جميع النكرات من الابتداء بها؛ لأن كل نكرة إذا لم تخصص أو تقيد تكون مبهمة، هذا إلى أن كثرة المسوغات للابتداء بالنكرة فتحت الباب أمام كل نكرة للابتداء بها؛ حتى أصبح من العسير الحكم على نكرة ـ أيَّ نكرة ـ بأنها لا تصلح للابتداء[٢]. أضف إلى ذلك أن الأساس الذي يقوم عليه تسويغ الابتداء بالنكرة هو الإفادة[٣]، وهو معنى موجود في التراكيب التي جاءت فيها الكلمات الثلاث.

تجدر الإشارة إلى أن (ولاة) في الجملة السابقة تحتاج إلى قرينة سياقية تظهر الغرض المقصود من الأولوية، في حين يظهر معنى الكلمتين الأخريين في جملتيهما دون الحاجة إلى القرينة.

---

(١) انظر: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ١ / ٢٢٢ .

(٢) حسن: النحو الوافي ١ / ٤٨٩ .

(٣) حسن : النحو الوافي ١ / ٤٨٥ .

وقد قرن أبو علي إعراب الأسلوب في الآية (موضع البحث) بإعراب الأسلوب في قول مقّاس العائذي :

أَوْلى فأَوْلى يا امْرَأَ القيسِ بعدما

خَصَفْنَ بآثارِ المطيِّ الحوافرا[١]

علماً بأن الغرض من الأسلوب في الآية يحتمل التقرير ـ أعني تقرير الهلاك أو الشر ـ والتهديد والوعيد والزجر، أما في البيت فيحتمل هذه الأغراض المذكورة كما يحتمل السخرية والتهكم والشماتة بامرئ القيس الكلبي؛ لأن سياق البيت مقترن بمدح الشاعر قومَه والإشارة إلى فرار امرئ القيس وهزيمة قبيلته مع السخرية منها وتهديده بالشر[٢]، وهذه الأغراض قد تؤثر في مضمون التقدير الإعرابي، فسواء أقلنا بأن (أولى) فعلٌ مقدر فاعله أو أنها اسمٌ مبتدأ مقدر خبره أو اسمٌ خبر مقدر مبتدؤه، فالكلمة المقدرة قد يختلف معناها تبعاً لاختلاف الغرض، كما أن تلك الأغراض جميعها لا تعين معنى (أولى) للعلَمية خلافاً لقول أبي علي، ومن ثم تبقى وجوه الإعراب الآنفة الذكر محتملة في هذا الأسلوب الوارد في الآية والبيت الشعري المذكور دون ترجيح لوجه منها، خلافاً لإعراب أبي علي المحصور في وجه واحد هو الإعراب على الابتداء.

ثالثاً: إعراب (وُلِد له ستون عاماً):

وجَّه أبو علي إسناد الفعل في هذا القول إلى الستين، على أساس أن الولادة واقعة فيها[٣]. علماً بأن الفعل مبني للمجهول، وهو مؤهل لاستتار ضمير الغائب فيه، فهو بهذا الاستتار يتعين وقوعه نائباً للفاعل، وإذا وقعت هذه النيابة؛ منعت

(١) انظر : الفارسي : كتاب الشعر ١ /١٧-١٩.

(٢) انظر: الأصمعي : الأصمعيات ٤٩ مع هامش المحقق، وانظر: الضبي : المفضليات ٣٠٥-٣٠٧.

(٣) الفارسي : كتاب الشعر ١ /٣٣.

الظرف أو الجار والمجرور من النيابة نفسها، لعدم تعدد النيابة عن الفاعل من جهة، ولتقدم الضمير المستتر على غيره من جهة أخرى، هذا إلى أن (ستون) بعيدة تماماً عن الإعراب على الظرفية لكونها مرفوعة غير منصوبة، ولو سلمنا بأنها ظرف للفعل؛ لأدى ذلك إلى معنى يستحيل وقوعه، وهو وقوع الولادة في ستين عاماً، في حين تقع الولادة في سنة واحدة، بل في وقت معين من السنة.

على أن رفع (ستون) في القول المذكور يعينها للابتداء، وتكون شبه الجملة (له) خبراً مقدماً للمبتدأ (ستون)، كما يتعين أن تكون جملة (له ستون) مستأنفة على معنى (له ستون عاماً من ولادته) وهذا التعين ناتج عن انحصار المعنى في هذا الوجه وفقاً للتقدير المذكور، حيث يكون الانحصار قرينة دالة على إضمار المحذوف منه، أضف إلى ذلك أن توجيه معنى (له ستون) إلى الحال من الضمير المستتر يفسد المعنى؛ لأن الولادة تكون بداية لعمر الإنسان، ولا تكون الستون هي البداية كما هو واضح، ويحتمل توجيه أبي علي لإسناد الفعل (وُلد) إلى الستين حمْلَ معناه على (تصرَّم) أو (انقضى) فيكون معنى الجملة (انقضى له ستون عاماً) إلا أن حمل معنى الفعل على المعنى غير الشائع له بحاجة إلى قرينة تؤهل الفعل (وُلد) لجلب المعنى غير الشائع (تصرَّم أو انقضى)، وهو غير ظاهر في العبارة المذكورة أو مشكوك في ظهوره منها.

رابعاً: إعراب (هذا يوم اثنين مباركاً فيه):

هو قول نقله أبو علي من سيبويه[1]، ووجَّه حذف الألف واللام من (اثنين) بالقياس على حذفها مما يسمى بالأعلام المنقولة نحو (العباس)[2] علْماً بأن دخول الألف واللام لا يعيِّن (اثنين) و(عباس) للعلمية في نحو المثالين الآتيين:

(١) انظر: سيبويه : الكتاب ٣ / ٢٩٣.

(٢) الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٣٧.

أ – إن الاثنين يأتي بعد العدد الأول.

ب – الرجل العباس في الحرب مهيب في السلم.

كما أن عدم دخول الألف واللام عليهما لا يعينهما للعلمية في نحو المثالين الآتيين:

أ – إن لاثنين قيمة بين الأعداد.

ب – انتصر في النزال رجل عباس.

فالأمر إذاً يعود إلى القرائن التي تعين مجيئهما للوصف أو العلَمية، إلا أن اسم (اثنين) يتعين للعلَمية بصفته يوماً من أيام الأسبوع إذا اتضح من النطق أو الكتابة كون همزته همزة قطع، كما يتعين اسماً وصفياً للعدد بعد الواحد وقبل الثلاثة إذا كانت همزته همزة وصل، والغريب أنه (أعني: اثنين) ورد في القول المذكور بهمزة وصل مع توجيه أبي علي له إلى العلَمية لليوم المعروف، وربما كان حذف الهمزة منه لهجة من اللهجات، إلا أن هذا الفرض لو تحقق فلا يكفي لتعينه للعلَمية، بل لا بد في ذلك من قرينة للتعيين، وعلى فرض انتفاء القرائن المعينة يبقى معناه مردداً بين العلَمية لليوم المعروف والاسم الدال على العدد، والأمر كذلك في (العباس) ونحوه حيث يبقى مردداً بين الوصف والعلَمية حين انتفاء القرائن المعينة لأحدهما.

أضف إلى هذا أن ما يلاحظ على قياس أبي علي الآنف الذكر هو الاعتماد على الفرض في المقيس عليه؛ لأن إثبات كون (العباس) منقولاً من (عباس) يحتاج إلى استقراء تاريخي لكلا الاستعمالين بصورة تبين المحوَّل منه والمحوَّل إليه، وهو مما يصعب بل يتعذر إثباته.

خامساً: إعراب المجرور بعد الفاء و(بل):

حمل أبو علي الجر في الاسم الواقع بعد الفاء و(بل) على إضمار (رُبَّ) بعدهما وقبل الاسم المجرور في نحو قول الشاعر:

فـإمّا تُعـرِضنَّ أميـمَ عنّي ويَنْزِغْكِ الوشاةُ أولو النِّباطِ
فَحُـورٍ قد لهوتُ بِهِنَّ عِيْنٍ نواعِمَ في البرودِ وفي الرِّياطِ

وقوله:

بل بلدٍ ملءُ الفِجاج قَتَمُه لا يُشترى كتّانُه وجَهْرَمُه(١)

فالفاء عنده في (فحورٍ) جواب (إنْ)، وإذا كانت الفاء جواباً للجزاء، حصل جر الاسم بإضمار (رُبّ)، ثم إن الاسم لا يخلو من أن يكون مجروراً بإضمار الجارّ أو بأنَّ حرف العطف صار بدلاً منه، والحمل على الثاني يوجب أهلية (بل) والفاء للجر، وهما حرفا عطف؛ فيصير الإعراب محمولاً على شيء لا يوجد في كلام العرب، وإذا ضعف الوجه الثاني؛ تعين الإضمار بتعين الوجه الأول، ولكيلا يبقى الاسم مجروراً دون حرف جر(٢).

ويلاحظ على هذا الإعراب أن الوصف النحوي للعلاقة بين ذينك الحرفين والاسم المجرور بعدهما ينتج نوعاً من الظهور لوقوع الجر بهما؛ لأن التقدير والإضمار لـ(ربٍّ) معنى زائد يحتاج إلى قرينة تؤهل الذهن للانصراف إلى معنى (ربَّ) بدرجة يكون من الشائع فهمها لدى العرب والتعويل على وجودها في مثل هذا السياق، وهو شيء غير ثابت اللهم إلا عند النحويين أو بعض منهم.

وقد يعزز إسناد الجر إلى الحرفين المذكورين بالنظير من كلام العرب على أساس أن الواو تأتي حرف عطف كما تأتي حرف جر(٣)، وعليه فما المانع من مجيء الفاء و(بل) كذلك.

وإذا تم الاستدلال المذكور ترجح مجيء الفاء للجر، من حيث إن وقوعها في جواب الشرط لا ينافي قيامها بالجر في الأسلوب نفسه.

(١) الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٥٠.

(٢) بتصرف في الصياغة والتقديم والتأخير من: السابق ١ / ٤٩-٥١.

(٣) انظر: الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٤٩ في بيت الشماخ: ودويّةٍ قفرٍ.. ونحو قول الشاعر: وبلدٍ بآله مؤزَرٍ...

وزعم بعض النحويين أن الجر واقع في نحو هذه الأمثلة بالفاء و(بل) لنيابتهما عن (رُبَّ)[1]، ولكن النيابة المذكورة تحتاج إلى قدرة الحرفين كليهما على جلب المعنى الذي تؤديه (ربّ) لو دخلت في هذا السياق، وهذا يتطلب ملازمة شائعة بين الحرفين والمعنى المذكور؛ حتى تظهر النيابة، والملازمة المذكورة غير ظاهرة مثل تلك التراكيب حتى يظهر لازمها. والذي ينبغي أن يقال إن الشيوع شرط مطلوب لانصرف الذهن إلى إعراب معين، كما هو شرط كذلك لانصراف الذهن إلى مدلول معين، وبما أنه ليس من المعلوم شيوع الجر بالفاء و(بل)، فإن إسناد الجر إليهما في نحو تلك التراكيب يبقى وجهاً محتملاً إلى جانب السابق من الوجوه المحتملة التي لم يثبت شيوعها، ويضاف إليها أن الإضمار بعد الفاء و(بل) يحتمل حروف جر أخرى غير (رُبَّ) من حيث إن المعنى في الأبيات السابقة يستقيم في التقليبات الآتية:

- فَبِحورٍ قد لهوت . .
- ففي حورٍ قد لهوت . .
- فمِن حورٍ قد لهوت . .
- بل في بلدٍ ملء الفجاج قتمُه . .
- بل مِن بلدٍ ملء الفجاج قتمُه . .
- بل ببلدٍ ملء الفجاج قتمُه . .

وعليه يكون إسناد الجر - في إعراب أبي علي - إلى (ربّ) ترجيحاً بلا مرجح.

---

(١) صفوت: الكامل ١ / ٤٣٢-٤٣٣، ونقل السيوطي في (فن الإفراد والغرائب) عن صاحبَ الأزهرية أن (بل) تكون حرف جر؛ انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ٥ / ١٧.

سادساً: إضمار لام الأمر:

حمل أبو علي حذف الياء من (تفدِ) في قول الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ . . .

على إضمار لام الأمر الجازمة(١)، علماً بأن الأسلوب موجه لإظهار المودة والإيثار بالنفوس من أجل نفس المنادى، ويمكن أن يظهر في النص إما بإضمار اللام وإما باختلاس الياء وتقصيرها؛ لتكون كسرة قصيرة بعد الدال، ويكون ظهور ذلك المعنى من المضارع حينئذ كظهوره في نحو (تفديك نفسي) دون حاجة إلى إضمار اللام. ولا مرجح لاحتمال على آخر منهما؛ اللهم إلا أن يقال بترجيح إضمار اللام؛ نظراً إلى أن جزم المضارع عند النحويين شائع بأدوات الجزم أو بوقوعه في جواب الطلب، وهذا الشيوع يؤدي إلى تلازم بين حذف آخر المضارع المعتل وأداة الجزم التي تقدر لاماً في هذا الموضع لتناسب السياق والمعنى. لكن ذلك الشيوع - إن تم - فهو خاص بالنحويين؛ لأنه لا يعلم تحققه عند الشاعر والمتلقي إذا كان غير نحوي، وهو ما يجعله احتمالاً مقابلاً للاحتمال الآخر الذي يجعل المضارع مجزوماً دون إضمار الجازم والذي يفتقر إلى إثبات شيوعه كافتقار سابقه.

ومما يؤكد كون الوجه الذي اختاره أبو علي غير شائع ولا راجح ما ذكر من أن إضمار لام الأمر مع بقاء عملها ضرورة شعرية، وهو مسلك شاذ وضعيف؛ لأن الجازم إذا حذف؛ ضعف عن العمل(٢).

وفي قول الشاعر:

فتضحي صريعاً لا تقومُ لحاجةٍ ولا تُسمِعُ الداعي ويُسْمِعْكَ من دعا

جوَّز أبو علي تسكين الفعل (يُسْمِعْ) لتوالي الحركات وحملاً على أنه سُكِّن

(١) الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٥٢.

(٢) انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٨٩، ١٩١.

كما سُكِّن (سَبُع)؛ لأن الفعل المذكور على زنة (سَبُع)[1] في حين إن الفعل يختلف في وزنه عن الاسم المذكور، كما أن الضمة على الفعل لو ظهرت فستكون بين كسرة الميم وفتحة الكاف؛ فلا توالي للحركات ناتجاً من ظهور الضمة في موضعها، نعم ثمة نوع من الثقل في انتقال النطق من الميم المكسورة إلى الكاف المفتوحة حين تتوسط العين المضمومة بينهما، إلا أن الثقل المذكور لا يصلح تعليلاً يلزم وجوده عند كل ناطق، كما لا يلزم وجوده كذلك عند أكثر العرب، ولا سيما إذا كانت الضمة على العين قصيرة. علماً بأن إمكان ظهور الضمة القصيرة على العين يوجب الشبهة أو الظن بأن الشاعر نطق العين مضمومة ولم يسكنها، إلا أن قِصَر الضمة جعلها تشتبه بالسكون؛ مما أدى إلى رواية الفعل (يُسمِعْكَ) بتسكين العين بدلاً من ضمها، وهو مما لم يلتفت إليه أبو علي.

وقد ساوى أبو علي بين التخفيف بالتسكين الآنف الذكر وإضمار اللام قبل الفعل في البيت السابق، علماً بأن الإضمار ترد عليه الإشكالات السابقة، كما أن التسكين لو حدث فلا ضرورة تلجئ إليه؛ لأن الشاعر يمكنه نطق الضمة على آخر الفعل دون اختلال في الوزن الشعري.

غير أن التسكين لو حدث يفتح الباب لاحتمال أن الشاعر لم يكن متقيداً بمفهوم الإعراب الذي يقرره النحويون للفعل المضارع على الأقل في الموضع المذكور، وربما يعود ذلك إلى أن الشاعر عاش في بيئة خاصة لا تتقيد في جميع كلامها بالإعراب، ولا سيما أن قائل البيت السابق مجهول[2].

سابعاً: زيادة (ما) والفاء:

في قول الشاعر مشبهاً بعيره بالثور الوحشي:

وكأنَّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه ما حاجِبَيْه مُعَيَّنٌ بسوادِ

(١) الفارسي : كتاب الشعر ١ / ٥٣ .

(٢) انظر: الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٥٣ هامش المحقق (١).

وجَّه أبو علي إعراب (حاجبيه) إلى البدل من الضمير، وقال عن (ما) إنها لا تكون إلا زائدة[١]. في حين إن الإعراب على البدلية يقتضي إلغاء (ما) من الدلالة والعمل، وهو مسلك مشكل؛ لأن دخولها بين الضمير و(حاجبيه) يوجب فصلاً بين البدل والمبدل منه بما هو أجنبي عنهما، يضاف إلى ذلك أن إلغاء الأثر الإعرابي لـ (ما) – إن تم – فلا يلزم منه إلغاء دلالتها بعد دخولها في موضع يؤهلها للدلالة كما هو الحال في موضعها من البيت، ومن ثم يكون الحكم بزيادتها مرجوحاً أو مساوياً للوجوه الآتية:

١– أن تكون (ما) نافية عاملة عمل (ليس) ويكون التقدير: (ما معين بسواد حاجبيه) حيث يقدر اسمها ومتعلقه من جنس خبر (كأنَّ) الأولى، لأن من معاني (لهق السراة) البياض الذي يقع في أعلى الشيء[٢] الموضع الذي يوجد فيه الحاجبان، فيكون (حاجبيه) خبراً لـ (ما)، وسواء أكان الشاعر تميمياً أم حجازياً أولم يكن[٣] فالتأثير والتأثر واقع قائم بين اللهجات، ولا سيما أن إعمال (ما) مسلك جاء به التنزيل؛ مما يؤهل كونه مسلكاً غير شاذ أو مستنكر من أحدٍ . ووفق هذا التوجيه يكون (معيَّن) اسماً لـ (ما) ويكون شبه الجملة (بسواد) نائب فاعل لاسم المفعول، أما (حاجبيه) فيكون خبراً لـ (ما)، ويكون المسوغ لاختيار شبه الجملة للنيابة عن الفاعل تقدمها على (حاجبيه) وكون (حاجبيه) منصوباً؛ مما يؤهله للوقوع خبراً لـ (ما) دون وقوعه نائباً عن الفاعل، وفي هذا الوجه يكون الشاعر قد أعمل (ما) مع تقدم الخبر، وهو جائز لدى بعض النحويين، بل قال

(١) السابق ١ / ٧٧ .

(٢) السابق نفسه من هامش المحقق (١) .

(٣) ينسب البيت للأعشى ولأبي حية النميري ويرد في بعض المصادر من غير نسبة إلى أحد، انظر: السابق نفسه، ولا يخفى أن (ما) تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين بشروط، وتهمل عند بني تميم مطلقاً حسبما هو مقرر في النحو.

بعضهم إنه لُغَيَّة(١).

٢- أن تكون (ما) نافية غير عاملة، ويكون التقدير (ما التشبيه لحاجبيه) أو (ما الشأن لحاجبيه). وفي هذا الوجه تكون (ما) مستأنفة لجملة اعتراضية بين اسم (كأنَّ) وخبرها (معين..)، ويكون الغرض من الاعتراض التوكيد على نفي التشبيه عن حاجبي البعير بحاجبي الثور الوحشي، ويكون معنى (لهق السراة) البياض الذي في ظهر الشيء ووسطه(٢)، أي ليس في الحاجبين بل في الوسط والظهر.

٣- أن يُحتفظ بالتقدير السابق في الوجه الثاني، وتكون جملة (ما حاجبيه) حالاً من الضمير المتصل بـ (كأنَّ) الثانية، ويكون العامل في الحال هو الحرف الناسخ، والذي سوغ عمله ما ذكر من كونه دالاً على التشبيه(٣).

إلا أن القبول بالوجوه المذكورة والوجه الذي ذكره أبو علي يعتمد على الصناعة الإعرابية، وليس من المعلوم ظهور تلك الأوجه أو ظهور واحد منها وفق ما يقتضيه الانصراف العادي للذهن العربي؛ لأن إقحام (ما) في الموضع الذي هي فيه من البيت يسبب إرباكاً في الفهم، ويجعلها ذات معنى مردد بين الزيادة والنفي، وتعيين واحد من الوجهين يحتاج إلى جهد وتدريب وتدبر يفتقر إليه المتلقي العادي في أغلب الأحوال؛ ولهذا كان من المناسب أن يوصف معنى (ما) بالمشكل، ويتوقف فيه عن تعيين واحد من المعنيين المذكورين حين إعرابها. وإذا لم يتعين معنى (ما) للنفي؛ لا تتعين الوجوه السابقة من الإعراب التي تناسب معنى النفي، كما لا يتعين معنى البدل الذي جاء في إعراب أبي علي لعدم تعين زيادة (ما).

(١) انظر: السيوطي: همع الهوامع ٢/١١٣.

(٢) انظر: الفارسي: كتاب الشعر ١/٧٧ هامش المحقق (١).

(٣) انظر: صفوت: الكامل ١/٣٧٨.

وفي قول الشاعر:

..... وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزَعِي

قال أبو علي: "لا تكون إحدى الفاءين إلا زائدة"(١) وحكى البغدادي عن أبي علي بأن الفاء الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة أيَّهما شئت(٢).

ما يلاحظ على أبي علي في هذا الإعراب أنه فرَّق بين فاء الجزاء والفاء الزائدة في هذا الموضع مع أن إسقاط الفاءين كلتيهما لا يغير من المعنى شيئاً، بل يبقى الجواب متصلاً بالشرط، كما يبقى الظرف (عند) متعلقاً لفظاً ومعنى بالجواب (اجزعي) بعد إسقاط الفاءين، وهذه المواصفات ـ كما ترى ـ تقود إلى الحكم بزيادة الفاءين كلتيهما، ولا سيما أن أبا علي بدا مضطرباً في تعيين الزائدة من التي للجزاء ـ وفق حكاية البغدادي عنه ـ نظراً للتشابه الحاصل بينهما، على أن تسمية واحدة منهما بفاء الجزاء يوهم بدلالتها عليه، مع أن إلغاءها من النص لا يلغي الدلالة على الجزاء، ومن ثم كان ينبغي إعرابها فاء زائدة؛ لأن صفاتها متوافقة مع صفات الحرف الزائد في الدرس النحوي الذي يؤتى به لتقوية الربط الصياغي والمعنوي بين الكلمات(٣).

ثامناً: إعراب (إنْ):

ذكر أبو علي لإعراب (إنْ) في قوله عز وجل ﴿قل إنْ كان للرحمن ولدٌ فأنا أولُ العابدين﴾(٤) وجهين: الأول هو أن تكون (إنْ) بمعنى (ما) النافية، وتكون الفاء عاطفة جملة على جملة، والثاني أن تكون (إنْ) شرطية ويكون المعنى: إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول العابدين له، ويلزم منه ـ في إعراب أبي علي ـ نفي الولد عن الله، لأن ذا الولد لا يستحق العبادة(٥).

(١) الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٧٧-٧٨.

(٢) السابق ١ / ٧٨ هامش المحقق (١).

(٣) انظر: العيثان: الواو ١١٠ وما بعدها.

(٤) الزخرف ٨١.

(٥) الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٨٠.

كان اللازم منهجياً أن يشخص أبو علي معنى العابدين، ثم يبني احتمال الوجهين المذكورين على ذلك التشخيص. فقد ذهب قوم إلى أن لفظ (العابدين) يأتي بمعنى الآنفين أو الجاحدين، ويؤيد هذا المعنى بعض القراءات الشاذة بإسقاط الألف من (العابدين)؛ لتكون (العَبِدِين) أو (العَبْدِين)[1]، وهذا يفرض على أبي علي تشخيص الشائع من المعنيين، فإن كان الشائع للفظ العبادة الاقتران بمعنى العبادة المعروف كان الأرجح أن تحمل (إنْ) على معنى النفي، ويكون الإقرار بالعبادة في قوله (فأنا أول العابدين) مناسباً لمعنى النفي، حيث يكون المعنى نفي شأن الولادة عن الرحمن، وما كان من شأنه هذا الوصف استحق العبادة مع قابلية الموصوف لأن يكون إلهاً[2].

وإذا كان الشائع للفظ العبادة هو معنى الأنفة والجحود كان الأرجح أن تحمل (إنْ) على معنى الشرط، حيث يكون الجحود والأنفة من العبادة جواباً مناسباً لكينونة الولد للمعبود. وبما أن المعنى الأول للعبادة هو المعنى الشائع والمعروف الذي وصل إلينا الأمر الذي يجعلنا مطمئنين بشيوعه عند المسلمين الذين تلقوا معاني القرآن الكريم في زمن النبي ﷺ؛ فإنه يكون مرجحاً لظهور المعنى الشائع للفظ المذكور دون غيره، وهو ما يجعل معنى (إنْ) في الآية ظاهراً في النفي وليس في الشرط. والحاصل أن توجيه أبي علي لمعنى (إنْ) ظاهر في التسوية بين ظهور المعنيين كليهما (النفي والشرط) منها، مما جعله لا يرجح واحداً منهما على الآخر، على الرغم من أن معنى الشرط يستلزم - في توجيه أبي علي - تقدير المقطع (في زعمكم)[3] والتقدير - إذا لم تكن عليه قرينة أو كانت القرينة عليه مشكوكاً فيها - يكون تقديراً صناعياً مفروضاً على النص تبعاً لعناصر غير مؤهلة للتأثير فيه.

(١) انظر: السمين: الدر المصون ٩/٦٠٧-٦٠٨.

(٢) يقصد بالقابلية في هذا الموضع أن الذي ليس له تلك القابلية كالنبات والحجر ونحو ذلك، لا يستحق العبادة علماً بأنه ليس من شأن المذكورات أن يكون لها ولد.

(٣) انظر: الفارسي: كتاب الشعر ١/٨٠.

تاسعاً: إعراب (أنْ):

وجّه أبو علي إعراب (أنْ) في قوله ـ عز وجل ـ من كلام عيسى لقومه ﴿ما قلتُ لهم إلا ما أمرتني به أنْ اعبدوا الله ربي وربكم﴾[1] إلى ثلاثة معان:

الأول: أن تكون ناصبة للفعل موصولة بفعل الأمر كما وصلت (الذي) بالمضارع في نحو قولك "أنت الذي تفعل"[2] وهو توجيه سيبويه للحرف نفسه في نحو قولك (كتبتُ إليه أن افعل) على أساس أنها لو كانت بمعنى (أيْ) لم تدخل عليها الباء، حيث يصح أن تقول (كتبت إليه بأن افعل) بدخول الباء عليها؛ مما يعني أنها التي تنصب الأفعال[3].

وما يلاحظ على هذا الوجه أنه قياس لـ(أنْ) الواردة في سياق الأمر على الاسم الموصول بالفعل المضارع، ومقتضى الوصف الدقيق لواقع الظاهرة اللغوية أن تكون دراسة كل أسلوب مستندة إلى وصف الأسلوب نفسه دون الاستناد إلى قياس أسلوب له خصائصه ودلالته على أسلوب آخر يختلف عن المقيس له في المعنى والتركيب، من حيث إن دخول الباء على (أنْ) لا يكفي لحصول التشاكل المعنوي بين التركيب حالة دخول (أيْ) فيه وحالته عند دخول (أنْ) المصدرية فيه؛ لأن الحمل على المصدرية يستلزم صحة تحويل المصدر المؤول إلى مصدر صريح، فتكون الجملة: كتبتُ إليه أنْ افعل، بعد التحويل، بمعنى: كتبتُ إليه الفعل، والفرق واضح بين الأمر والمصدر، لأن استعمال أسلوب الأمر يفيد أن المكتوب إليه مأمور بالفعل، في حين يكون استعمال المصدر في هذا السياق مفيداً أن المكتوب هو الفعل، والمعنى الأول فيه زيادة بيان وتوضيح لا توجد في المعنى الثاني، والأمر كذلك فيما لو دخلت الباء فقيل: كتبتُ إليه بالفعل، غير أن المعنى يصبح بعد

(١) المائدة ١١٧.

(٢) الفارسي: كتاب الشعر ١/ ٨٠-٨١.

(٣) انظر: سيبويه: الكتاب ٣/ ١٦٢.

دخول الباء مردداً بين الدلالة على مضمون الكتابة (الفعل) والدلالة على وقوع الكتابة فعلاً؛ توكيداً لوقوع الفعل الماضي.

وهذه الفروق الدلالية تجعل إعراب أبي علي لـ (أنْ) وفق ما تقدم بلا دليل واضح لكون التشاكل المعنوي بين (أنْ) المصدرية و(أنْ) الداخلة على أسلوب الأمر غير ظاهر أو أن الظاهر بالمقارنة هو التباين الدلالي بينهما في هذا السياق.

وقد فرَّق أبو سعيد السيرافي بين (الذي) و(أنْ) المصدرية على أساس أن (الذي) لا توصل بفعل الأمر، في حين توصل (أنْ) المصدرية بالفعل المحض بغض النظر عن كونه أمراً أو ماضياً أو مضارعاً[1]، لكن هذا التفريق لا يكفي لإثبات التشاكل المطلوب بين (أنْ) المصدرية و(أنْ) الموصولة بفعل الأمر؛ مما يستدعي البحث عن حل آخر لمشكلة التباين الدلالي المذكور.

الثاني: أن تكون (أنْ) في الآية السابقة بدلاً من الضمير في شبه الجملة (به)[2]، فيكون المعنى: ما قلت لهم إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله ربي وربكم. واعترض عليه بأن الاسم الموصول (ما) يبقى بلا عائد عليه من صلته (أمرتني)[3] وعليه فلا بد وفق هذا الإعراب من تقدير العائد على الاسم الموصول ليكون (.. ما أمرتني به بأن اعبدوا الله ..) والتقدير لا يظهر إلا بقرينة، والقرينة متوقفة على الانصراف العادي للذهن العربي إلى ذلك التقدير الناتج من إعراب (أنْ) بدلاً من الضمير في (به)، وذلك الانصراف غير معلوم الوقوع، فيكون ظهور الانصراف متوقفاً على ظهور تلك القرينة، وظهور القرينة متوقف على ظهور ذلك الانصراف، وهو دور فاسد. مع أن الإشكال نفسه يتوجه كذلك إلى إعراب (أنْ) بدلاً من شبه

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ٣/ ١٦٢ هامش (٣) مستل من شرح السيرافي للكتاب، وقد ذكر أبو سعيد هذا التوجيه تأييداً لتفسير سيبويه المتقدم حول (أنْ) المستعملة في نحو هذا التركيب.

(٢) الفارسي: كتاب الشعر ١/ ٨١.

(٣) السمين: الدر المصون ٤/ ٥١٦ نقله عن الزمخشري.

الجملة (به)؛ القول الذي ذُكر وجهاً من وجوه إعراب هذا المقطع من الآية الآنفة الذكر[١].

أما إعراب (أنْ) بدلاً من الاسم الموصول (ما)[٢]، فيرد عليه أن الكلام لا يستقيم في هذا الوجه؛ لأن المعنى يصير: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله، أي: ما قلت لهم إلا عبادته، والعبادة لا تقال، فيكون البدل غير صالح للقيام مقام المبدل منه[٣]، وهو خلاف المطلوب في البدل المطابق، ورُدَّ هذا بأن كون العبادة مما يقال يصح على حذف مضاف؛ فيصير المعنى: ما قلت لهم إلا القول الذي أمرتني به قول عبادة الله، أي: القول المتضمن عبادة الله، هذا إلى أنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، وإلا لم يسغ تجويز النحاة لِـ (زيدٌ مررت به أبي عبدالله) علماً بأن إقامة البدل في هذا المثال مقام المبدل منه ليكون (زيد مررت بأبي عبدالله) غير جائزة[٤]. غير أن هذا الرد مدفوع بأن حذف المضاف وإضماره على تقدير: قول عبادة الله أو القول المتضمن عبادة الله، لا يؤدي المعنى الظاهر من الأمر بالعبادة؛ لأن قول العبادة أو تضمن معنى العبادة شيء وأمرهم بعبادة الله شيء آخر ظاهر من قول عيسى المنقول في الآية (. . أنْ اعبدوا الله . .) هذا إلى أن ظهور الحذف والتقدير بحاجة إلى القرينة، ولا قرينة في النص عليه، بل النص ظاهر في أمر عيسى لقومه بالعبادة، وليس ظاهراً في قول العبادة أو قول معناها كما هو واضح.

أما شرط قيام البدل مقام المبدل منه؛ فلا بد له من النظر أولاً في مفهوم البدل المطابق من حيث لزوم وقوع الترادف التام بين البدل والمبدل منه بصفته شرطاً لهذا

---

(١) السمين: الدر المصون ٤ / ٥١٥.

(٢) هو وجه من وجوه إعراب هذا الموضع، انظر: السابق نفسه.

(٣) السابق ٤ / ٥١٦؛ نقله عن الزمخشري.

(٤) السابق نفسه؛ نقله عن أبي حيان، وفي المصدر نفسه أن الأخفش أجاز حذف المبدل منه في مثل هذه المواضع.

النوع من البدل، أو عدم لزومه أي الترادف التام، والاكتفاء بكون المصداق الدلالي الظاهر في الكلام للبدل والمبدل منه واحداً، فبناء على اشتراط الترادف التام يتعذر وقوع البدل المطابق في اللغة العربية؛ لأن ثمة فرقاً لازماً يكون موجوداً حين الاستعمال بين الدلالة الصريحة أو المطابقة من جهة والدلالة غير الصريحة أو الالتزامية من جهة أخرى، تجدها ظاهرة في نحو الآتي:

﴿ اهْدِنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمْتَ عليهم ﴾[1] و﴿ ... إلى صراط العزيز الحميد الله ... ﴾[2] فالتصريح بذكر الصراط المستقيم وذكر العزيز الحميد ينتفي حين حذف المبدل منه وإقامة البدل مكانه، وتكون الدلالة على تلك المعاني بعد حذفها دلالة بالالتزام دون التصريح؛ لأن صراط الذين أنعم الله عليهم في ذلك السياق يلزم أن يكون صراطاً مستقيماً، كما أن الله ـ عز وجل ـ عزيز حميد، للتلازم بين الذات الكاملة وصفات الكمال؛ والذات الإلهية يلزم اتصافها بالكمال المطلق؛ مما يجعل جميع الصفات ـ ومنها الصفتان المذكورتان ـ ثابتة وظاهرة بالملازمة للذات الإلهية حين يذكر لفظ الجلالة دون التصريح بالصفات الملازمة لمعناه.

وثمة فرق آخر بين الأسلوب التكراري وغير التكراري عند حذف المبدل منه في نحو قولك (أتمنى الفوز فوزي في المسابقة)[3]، وهو ما يجعل الترادف التام بين ذكر المبدل منه وحذفه منتفياً. أضف إلى ذلك أن الفرق الدلالي واضح بين حذف المبدل منه وذكره في نحو قولك (جاء أمير المؤمنين عمر) ففي حالة الحذف يكون الذي جاء هو عمر، وليس أمير المؤمنين؛ خلافاً للمعنى الظاهر في حالة ذكر المبدل منه.

(١) الفاتحة ٦-٧.

(٢) إبراهيم ١-٢.

(٣) لا يخفى أن الألف واللام في (الفوز) للعهد وليست للجنس بقرينة البدل وياء المتكلم المتعلقة بشبه الجملة الواقعة حالاً للبدل؛ مما يوجه الذهن إلى الانصراف نحو الفوز الظاهر من السياق وهو الفوز في المسابقة دون مطلق الفوز.

إلا أن الذي يلاحظ من جميع هذه الأمثلة السابقة ـ عدا المثال الأخير ـ هو اتحاد البدل والمبدل منه في الدلالة على مصداق واحد، وهو الذي يوجب التسليم بظاهرة البدل المطابق في اللغة العربية من حيث إن البدل يطابق المبدل منه ويسد عنه في الدلالة على المصداق، وهو شيء لا يلزم منه التجانس المطلق بين دلالة الجملة في حالة حذف المبدل منه والاكتفاء بذكر البدل، ودلالتها في حالة ذكر المبدل منه مع ذكر البدل.

أما البدل في المثال الأخير (جاء أمير المؤمنين عمر) فلا يسد عن المبدل منه؛ لأن اتحادهما في المصداق لا يظهر إلا بذكرهما كليهما في الجملة، وهو ما يجعله متجانساً مع عطف البيان الذي يقوم فيه المعطوف والمعطوف عليه بالدلالة على مفهومين مختلفين لا يغني أحدهما عن الآخر.

وبتعبير آخر إن التجانس بين المعطوف والمعطوف عليه في عطف البيان تجانس في المصداق عند ذكرهما معاً، وتباين في المفهوم يظهر من خلال عدم استغناء أحدهما عن الآخر إذا ما اريد إبلاغهما كليهما في جملة واحدة. ولهذا نرى الراجح إخراج هذا النوع من مفهوم البدل ومصطلحه إلى مفهوم عطف البيان ومصطلحه للفرق الدلالي السابق بين المثال الأخير والأمثلة التي قبله، الفرق الذي يوجه التركيب إلى عطف البيان دون البدل(١). ويتبع هذا أن يكون الإعراب الراجح للكنية في نحو قولهم (زيد مررت به أبي عبدالله) على عطف البيان لا البدل، في حين يبدو في أول الأمر إعراب (.. أنْ اعبدوا الله ..) في الآية ـ موضع

(١) ثمة من فرّق بين عطف البيان والبدل بأكثر من فرق كالأستاذ أحمد زكي صفوت في : الكامل ٢ / ١٦٧، في حين رجع الأستاذ عباس حسن في : النحو الوافي ٣ / ٤٥٦ توحيدهما، والتوحيد بينهما صريح في منهج السابقين؛ انظر -مثلا- ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٢١، ٢٤٩، إلا أننا نتفق مع المفرّقين مع اختلافنا معهم في منهج الاستدلال بالاستناد إلى الفرق الدلالي المذكور في المتن أعلاه المقتضي لمنع إعراب البدل المطابق عطف بيان، وهو المانع كذلك لإعراب عطف البيان بدلاً مطابقاً.

البحث ـ على البدل المطابق راجحاً[1]؛ ليكون المعنى بعد حذف المبدل منه، وهو (ما) الموصولة وتوابعها: ما قلت لهم إلا الأمر بعبادة الله، أو: ما قلت لهم إلا أمرهم بعبادة الله. إذ اللازم من أمر عيسى لقومه بعبادة الله هو وقوع هذا الأمر بوحي من الله، وأمر منه، من حيث وجود التلازم بين الأحكام والعقائد التي ينقلها النبي وكونها وحياً من الله وتنفيذاً لأوامره ونواهيه، ومن ثم يكون البدل والمبدل منه دالين على مصداق واحد على غرار الأبدال السابقة.

والأمر كذلك فيما إذا أعرب (.. أنْ اعبدوا الله ..) بدلاً من الضمير في (به) ليكون المعنى بعد حذف المبدل منه: ما قلت لهم إلا ما أمرتني بأمرهم بعبادة الله. إلا أنه مرجوح لعدم وجود العائد على الاسم الموصول، واللازم من تقدير العائد ـ إن صح التقدير ـ هو حمل الكلام على واحد من الوجوه الآتية:

أ – (ما قلت لهم إلا ما أمرتنيه أمرهم بعبادة الله) وعلى هذا الوجه يقع الإبدال بين حرف الجر (الباء) وجملة (.. أنْ اعبدوا الله ..) وهو فاسد؛ لأن الباء وحدها لا تفيد معنى مستقلاً أو قابلاً للاستقلال حتى ينظر في صحة إيقاعها وحدها مبدلاً منها، هذا إلى أن تعدية الفعل (أَمَرَ) إلى المفعول الثاني (الهاء) دون حرف جر، هي خلاف القياس؛ الأمر الذي دعا إلى تخريجه في أمثال هذه المواضع على الضرورة[2].

ب – (ما قلت لهم إلا ما أمرتني بأمرهم بعبادة الله) وعلى هذا الوجه ينتفي العائد إلى الاسم الموصول، أو يكون العائد إليه هو ضمير الغائبين في شبه الجملة (بأمرهم) وهو لا يصلح لأداء دور العائد، لأنه لا يعود إلى الاسم الموصول، بل يعود إلى قوم عيسى، والاسم الموصول (ما) دال على المأمور به عيسى، وليس دالاً على المأمورين (قوم عيسى).

(١) انظر: صفوت: الكامل ٢ /١٦٧ الهامش (٣)، حيث أعرب (... أنْ اعبدوا الله...) في الآية بدلاً أو خبرا لمبتدأ محذوف.

(٢) انظر: صفوت: الكامل ١ /٢٨٩.

إلا أن الإشكال عند بعض النحويين يبقى وارداً حتى على إعراب الاسم الموصول في (.. ما أمرتني به ..) مبدلاً من (.. أن اعبدوا الله ..) من حيث إن تمام الجملة الواقعة بدلاً هو (.. ربي وربكم ..) فلو حُمل على الصفة لم يستقم الكلام؛ لأن الله لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم[1]. ورُدَّ بأن المقطع (ربي وربكم) هو من كلام عيسى على إضمار (أعني) قبله[2]، إلا أن هذا الرد دُفع بأن السياق والمعنى المتصل يقودان إلى حمل المقطع المذكور على الوصف. وليس إضمار (أعني) إلا بمنزلة قطع العامل عن العمل في ظرف تهيئته للعمل[3]، وهو خلاف الظاهر والمقتضي من تلك التهيئة .

والذي نراه أنه لا تنافي في الكلام ولا تناقض حين يكون المقطع الآنف الذكر كلاماً لله أُمِر عيسى بتبليغه على هيئته كما هو الحال في الأساليب القرآنية التي ترد فيها ضمائر الخطاب لله وهي من كلامه ـ عز وجل ـ في نحو (إياك نعبد وإياك نستعين)[4] كما ترد فيها ـ أعني تلك الأساليب ـ ضمائر المتكلم الإنسان، وهي من كلام الله عز وجل في نحو (اهدنا الصراط المستقيم)[5] علماً بأن الله لا يخاطب نفسه بالعبادة والاستعانة، ولا يتكلم عن نفسه كذلك حين الدعاء بالهداية، هذا مع كون تلك الأساليب كلاماً صادراً من الله بنصه وحرفه، والله هو المتكلم الأول بها، ولا منافاة بين أن يتكلم الإنسان بتلك الآيات مع إسناد الضمائر إليه ـ أعني الإنسان ـ وهي في واقعها كلام لله شرعت تلاوته على الهيئة التي تكلم الله بها .

إلا أن الإشكال يبقى في الناتج من تحويل (.. أنْ اعبدوا ..) إلى المصدر

(١) السمين: الدر المصون ٤ / ٥١٥؛ نقله عن الزمخشري.

(٢) السابق ٤ / ٥١٦؛ نقله عن أبي حيان.

(٣) السابق ٤ / ٥١٧.

(٤) الفاتحة ٥.

(٥) الفاتحة ٦.

الصريح، من حيث اختلاف الضمير بعد التحويل عن الضمير قبل التحويل، بملاحظة أن الكلام يكون بعد التحويل: ما قلت لهم إلا الأمر بعبادة الله ربي وربهم، ولا يكون (.. ربي وربكم ..) كما هو عليه قبل التحويل إلى المصدر الصريح، إذ إن حكاية أسلوب الأمر بنصه وحرفه على هيئة الخطاب التي أُمر عيسى بتبليغها تختلف عن حكاية الأسلوب نفسه بالمعنى مجرداً من الخطاب، وليس من حل مقترح لهذا الإشكال إلا أن يُوجَّه الأسلوب بعد التقدير والتحويل إلى الالتفات من ضمير الغيبة إلى ضمير الخطاب، وهو مرجوح لكونه معنى زائداً على المعنى الظاهر من الآية، ناشئ من التكلف في التقدير والتحويل بلا ضرورة تدعو إليه ولا قرينة في النص تدل عليه.

وثمة حل آخر بإعراب (.. أنْ اعبدوا الله ..) بدلاً دون تحويله إلى مصدر صريح فراراً من المحذور السابق، ليكون المعنى بعد حذف المبدل منه: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ربي وربكم. والناتج من هذا التحويل تفريغ (أنْ) من دلالتها، واعتبارها بحكم الزائدة؛ لأن التحويل السابق يكون بمعنى: ما قلت لهم إلا اعبدوا الله ربي وربكم. ولا سيما أن التفسير بـ (أنْ) ذكروا له شروطاً منها: أن تكون الجملة المفسَّرة بأن كاملة ومستقلة فيها معنى القول دون حروفه، ولهذا عدُّوا (أنْ) زائدة لا مفسِّرة في نحو (قلت له: أنْ افعل)[1]. وذلك الشرط غير متوفر في الآية إلا بتأويل (قلتُ) بمعنى (أمرتُ)[2]، وهو متوقف على ظهور فعل القول في صدر الآية دالاً على الأمر، وظهوره في معنى الأمر متوقف على صحة التحويل إلى الأمر حين يكون المعنى: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ..، وفيه تعدية الفعل إلى مفعول به مختلف عن المفعول به في الآية؛ لأن المفعول به في التحويل المذكور هو ضمير الغائبين (هم) والمفعول به في الآية هو الاسم الموصول (ما)، أضف

(١) انظر: حسن : النحو الوافي ٤ / ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) انظر: السابق ٤ / ٢٩٥ هامش (٤)؛ نقله عن بعض النحويين.

إلى ذلك أن الاسم الموصول يصير بعد التحويل نائباً عن المفعول المطلق المحذوف؛ لأن المعنى يكون: ما أمرتهم إلا الأمر الذي أمرتني به أن اعبدوا الله . .، وإذا أبدل (أنْ اعبدوا الله . .) من الاسم الموصول وفق هذا التحويل، فسيكون المعنى: ما أمرتهم إلا أن اعبدوا الله . .، وهو تركيب موازٍ لقولك: ما أمرتُه إلا أنْ افعل، والمعنى ـ كما ترى ـ في مثل هذين التركيبين موجه بلا تأويل ولا تكلف إلى: ما أمرتهم إلا أنْ يعبدوا الله، وما أمرته إلا أنْ يفعل، فتكون صياغة الأمر بعد (أنْ) التفسيرية مرجوحة في ذينك التركيبين الآنفي الذكر؛ لكون الأسلوب السوي لأداء مثل تلك الدلالة هو أسلوب (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وليس أسلوب (أن) التفسيرية؛ حيث يكون استعمال (ما أمرتهم إلا أنْ اعبدوا الله) و(ما أمرته إلا أنْ افعل) منتجاً لصياغة غير متناسقة مع المعنى المقصود؛ فلا تكون بمستوى صياغة (ما أمرتهم إلا أن يعبدوا الله) و(ما أمرته إلا أن يفعل) والحمل على الأساليب والأنساق الضعيفة مرجوح في تفسير الأساليب السوية سواء أكانت قرآنية أم غير قرآنية، هذا إلى أن التفسير والتحويل الذي ينتج دلالة غير مقصودة، أو يضيف معنى مختلفاً عن معنى التركيب المراد إعرابه لا يصلح أن يكون أساساً للإعراب.

وثمة حل آخر بإعراب (. . أنْ اعبدوا الله . .) عطف بيان على الضمير في (به)[1] أو أن تكون (أنْ) تفسيرية[2] فيكون ما بعدها جملة مفسِّرة لمقول القول. واعتُرض على الوجه الأول بأن عطف البيان يقع في الأكثر بالجوامد الأعلام[3]، كما اعتُرض على الوجه الثاني بأن (أنْ) التفسيرية لا موضع لها من الإعراب، وكل ما كان بعد (إلاَّ) في الاستثناء فلا بد أن يكون له موضع من

(١) السمين: الدر المصون ٤ / ٥١٦؛ نقل جوازه عن الزمخشري.

(٢) السابق ٤ / ٥١٥؛ نقل جوازه عن ابن عطية والحوفي ومكي. وهو المعنى الثالث في أعاريب أبي علي لـ(أنْ) في الآية موضع البحث؛ انظر: الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٨١.

(٣) السمين: الدر المصون ٤ / ٥١٧؛ نقله عن أبي حيان.

الإعراب؛ لأن الإيجاب بعد النفي يستدعي تسلط ما قبل (إلاّ) على ما بعدها[1].

والذي نراه ألاّ حرج في مجيء عطف البيان غير جامد، كما لا حرج في أن يكون جملة كذلك لو انتفى الفارق ـ الذي سبق ـ بين عطف البيان والبدل المطابق.

هذا إلى أن الإعراب على عطف البيان يوجب الاشتراك بين جملة (.. أن اعبدوا الله ..) والاسم الموصول في (.. ما أمرتني به ..) في الإعراب، وعليه فلا بد أن تكون (أنْ) مصدرية؛ ليصح التعليق والربط النحوي المؤهِّل للاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، وهو ممنوع ـ أعني التوجيه إلى المصدرية ـ بملاحظة الفرق الذي ينتج بين الضمائر في الآية (.. ربي وربكم..) و(.. ربي وربهم ..) وفق ما تقدم، والقطع النحوي الذي أحدثه معنى التفسير الظاهر من (.. أن اعبدوا الله ..) فظهور معنى التفسير هذا ينتج توزيعاً نحوياً ودلالياً يقود إلى اعتبار (أنْ) حرف تفسير من حيث إن معنى التفسير ينتفي من الآية بعد نزع (أنْ)، ويعود إلى معنى الآية بعد إرجاع (أنْ) إليها، ويكون ما بعد (إلاّ) مفسَّراً وما بعد (أنْ) مفسِّراً، وتكون الجملة التفسيرية (..اعبدوا الله ..) مع حرف التفسير قبلها لا محل لهما من الإعراب، ولا إشكال في انتفاء الموضع الإعرابي (لأنْ) والكلام واقع بعد (إلاّ) الاستثنائية، لأن الواقع بعد (إلاّ) المستحق للإعراب الناتج من تسلط ما قبل (إلاّ) على ما بعدها هو الاسم الموصول في المقطع (.. ما أمرتني به ..) وليس الحرف (أنْ) الذي قطع الإعرابَ بظهوره في معنى التفسير، فهو من هذه الجهة مشاكل لنحو قولك (ما قلت لك إلا المطلوب (أيْ / أنْ) اطلب العلم) فالتشاكل المعنوي بين (أنْ) و (أيْ) في التفسير لا يقدح فيه ولا يمنعه الاختلاف بينهما في بعض الخصائص التركيبية، فهو من قبيل اختلاف المصدر المؤول عن المصدر الصريح في الكلام العربي من حيث إن المصدر الصريح يقبل التنكير والتعريف والجر على اللفظ، والتنوين إذا كان نكرة، كما يقبل أن يكون

(١) السابق نفسه؛ وأساس الاعتراض منقول من أبي حيان.

منادى، في حين لا يصلح المصدر المؤول لشيء مما ذكر، ومع ذلك لم يوجب هذا الطعن من أحد في تفسير المؤول بالصريح أو العكس؛ لأن التفسير في أمثال المقام ناظر إلى مشاكلة المعنى للمعنى والإعراب للإعراب، وهو ما يسوغ قياس إعراب (أنْ) على إعراب (أيْ) ما دام المعنى في الآية يقود إليه . أما إعراب (. . أنْ اعبدوا الله. .) في محل نصب بإضمار (أعني) قبل (أنْ)[1] أو إعرابها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو أنْ اعبدوا الله[2]، فهما وجهان غير ظاهرين لاستنادهما إلى التقدير بلا قرينة، وهو مستند مرجوح، وقد تقدم نظيره في غير هذه الآية.

فمما تقدم يتبين الخلل المنهجي في إعراب أبي علي من حيث إنه سّوى إعراب (أنْ) على التفسير في الآية بإعرابها على كونها ناصبة أو كونها بدلاً من الضمير؛ لأن ذكره الوجوه الإعرابية على سبيل الاحتمالات المتساوية[3] يوجب ظهور التسوية بين تلك الوجوه، في حين إن عملية السبر والتقسيم لوجوه الإعراب المحتملة لتلك الآية تقود إلى مرجوحية الوجوه كلها عدا الإعراب على التفسير الذي يتعين رجحانه لكونه الإعراب الملائم والباقي بعد استبعاد تلك الوجوه المرجوحة.

وسواء رجح أبو علي وجهاً من تلك الوجوه في مؤلفاته الأخرى أو لم يرجح، فإن الإعراب بتلك الصورة في كتاب الشعر يبقى خللاً منهجياً يؤخذ على مؤلّفه في فترة تأليفه، هذا إلى أن طرح الإعراب على صورة الاحتمالات يستدعي الاستقراء الشامل للوجوه المحتملة[4] قبل البدء بعملية السبر والتقسيم على النحو الذي مر .

---

(١) السمين: الدر المصون ٤ / ٥١٥ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) جاءت تلك الوجوه المحتملة مدرجة في (باب مما يكون الحرف فيه على لفظ واحد يحتمل غير معنى)؛ انظر: الفارسي: كتاب الشعر ١ / ٨٠-٨١ .

(٤) سبق في ثنايا البحث وجوه أخرى لم يذكرها أبو علي في الوجوه المحتملة لإعراب (أنْ) في الآية موضع البحث، ولعله كان يراها بعيدة إلى درجة لا تستحق الاحتمال والذكر.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن الخلل في أعاريب أبي علي السابقة راجع إلى الخلل في تشخيص القرائن التي تتحكم في توجيه معنى النص أو الكلمة المراد إعرابها، ولا سيما حين تشخيص الشائع من غير الشائع في حالة اقتران اللفظ بالمعنى. هذا مع القصور في التأليف بين تلك القرائن عند التعارض، مما أدى إلى الترجيح في غير موضعه أو التسوية بين الوجوه في غير موضعها، كما أن الخلل في بعض الأحيان يأتي من عدم القدرة على استنباط الوجه الإعرابي الملائم للتركيب النحوي المراد إعرابه، ويبدو ذلك الخلل الاستنباطي ـ على الأقل في بعض الصور ـ مسبباً من الالتزام بالمسلمات النحوية الخاصة الموجبة لتكلف التقدير والإضمار أو القياس مع الفارق مع عدم الالتفات إلى الناتج الفاسد الذي يلزم من الإعراب المستنبط. إن الإعراب القويم يتطلب النظر إلى العناصر اللغوية والنحوية الموجبة لانصراف الذهن العربي ـ وفق ما تقتضيه العادة والمناسبة ـ إلى إعراب معين دون غيره، ثم البناء على ذلك الانصراف في تأليف المقدمات واستظهار النتائج.

على أن تلك العينة من أعاريب أبي علي تدعو لمزيد من البحث فيما يمكن أن نصطلح عليه بالإعراب الاستنباطي الذي يكون عرضة للخلل وموضعاً للخطأ، خلافاً للإعراب البدهي الذي لا يحتاج إلى استنباط؛ لكونه واضحاً إلى درجة تنتفي الحاجة إلى استنباط الدليل لنتيجته؛ وهو ما يجعله بعيداً عن الخلل والزلل.

ويمكن تفريع البحث في هذا الموضوع على النحو الآتي:

١- الإعراب البدهي: نشأته وتطوره ومستوياته في الدرس النحوي.

٢- الإعراب الاستنباطي: نشأته وتطوره في الدرس النحوي.

٣- مناهج استنباط الإعراب: دراسة ونقد.

٤- الضوابط العلمية للإعراب الاستنباطي.

إلا أن أمثال هذه الدراسات في النصوص غير المعاصرة لا بد أن تقوم على نظرية الوضع والاصطلاح التي يلزم فيها كون الاقتران بين اللفظ والمعنى ثابتاً وظاهراً في جميع الأزمان لجميع الأفراد، دون نظرية التوازن التي يتعذر ـ وفق أصولها ـ إثبات الاقتران المذكور في جميع الأزمنة عند جميع الأفراد في مثل هذه المواضع.

وهو ـ أعني الاقتران المذكور بتلك الصفة ـ الشرط المطلوب لتمام دلالة اللفظ على معناه في استظهار دلالات النصوص المنقولة غير المعاصرة(١).

(١) لمزيد من التفصيل؛ يُقرأ: العيثان: نظرية التوازن الدلالي.

المراجع

* الأصمعي؛ أبو سعيد عبدالملك بن قريب: الأصمعيات، تحقيق وشرح: عمر فاروق الطباع (شركة دار الأرقم، بيروت، د.ت).
* الجوهري؛ إسماعيل بن حماد: الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤ (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م).
* حسان؛ تمام: اللغة العربية: معناها ومبناها (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م).
* حسن؛ عباس: النحو الوافي / دار المعارف، القاهرة: ج١، ط٥، ١٩٧٥م، ج٤، ط٣، ١٩٧٤م.
* الساقي؛ فاضل مصطفى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).
* السمين؛ أحمد بن يوسف الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط١ /دار القلم، دمشق وبيروت: ج٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ج٩، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
* سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب = كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، ط٣ (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
* السيوطي؛ عبدالرحمن جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط١ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م).
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، ج٢ (دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م)
* صفوت؛ أحمد زكي: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، ط٤ (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م).

* الضبي؛ المفضل بن محمد: المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وزميله، ط٢ (دار المعارف، القاهرة، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م).
* الطبرسي؛ أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن (دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت).
* ابن عصفور؛ أبو الحسن علي بن مؤمن: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) دراسة وتحقيق: صاحب أبو جناح، ج٢ (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
* ابن عقيل؛ بهاء الدين عبدالله: شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).
* العيثان؛ عادل بن معتوق: الواو: دراسة نحوية دلالية في المصطلح والوظيفة (نسختي الخاصة، الرياض، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م) وهو في الأصل رسالة الماجستير للمؤلف نفسه.
- نظرية التوازن الدلالي (مخطوطتي الخاصة، الرياض، د.ت).
* الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد: كتاب الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، ط١ (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).
* ابن منظور؛ أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب (دار صادر، بيروت د. ت).